



وزارة الصحة



وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي وتكوين الأطر

بيان مشترك

تم عقد اجتماع بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بتاريخ 11 شتنبر 2015، ترأسه السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بمعية السيد الكاتب العام لوزارة الصحة وبحضور السيد الكاتب العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر وبعض مستشاري وموظفي الوزارتين، مع ممثلي طلبة كليات الطب وممثلي الأطباء الداخليين والمقيمين.

وقد خُصص هذا الاجتماع لدراسة الملف المطلي للتنسيقية الوطنية لطلبة الطب بالمغرب واللجنة الوطنية للأطباء الداخليين والمقيمين، لاسيما النقاط التالية:

- ظروف التكوين؛
- المنحة المقدمة للطلبة الخارجين والأطباء الداخليين؛
- المناصب المخصصة لتكوين الأطباء المقيمين؛
- رد الاعتبار للدكتوراه في الطب؛
- الخدمة الوطنية الصحية؛
- إصلاح منظومة تقييم المعارف بما فيها الامتحانات النهائية لنيل شهادة التخصص؛
- التدريب بالخارج.

وقد تمت مناقشة كل نقطة على حدة وأعطيت كل التوضيحات حول ما قامت به الوزارتان وما تعترضان القيام به إزاء كل مطلب من المطالب السالفة الذكر، حيث أوضح السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر المجهودات التي تم بذلها في سبيل تحسين ظروف التكوين وذلك بتوفير التجهيزات الضرورية وبناء مدرجات إضافية لمحاربة الاكتظاظ، وتوسيع وعاء المستفيدين من المنح بعد الزيادة في مقدارها، وكذا الحرص على تحفيز أساتذة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان من أجل الحد من استقالات هذه الفئة.

كما أكد السيد الوزير على أن جُل القضايا المثارة من طرف المتدخلين ستجد الحلول المناسبة لها في إطار الإصلاح الذي ستعرفه الدراسات الطبية والصيدلانية ودراسات طب الأسنان ابتداءً من الدخول الجامعي 2015-2016، مع التأكيد على استعداد الوزارة التام لتلقي ودراسة مقترحات وتصورات ممثلي الطلبة الأطباء والأطباء الداخليين والمقيمين بخصوص كل الاشكاليات التي تهم تكوينهم.



وزارة الصحة



وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي وتكوين الأطر

بعد ذلك، وفيما يخص الخدمة الوطنية الصحية، تناول السيد الكاتب العام لوزارة الصحة، بالشرح والتدقيق، الدواعي الموضوعية لهذا المشروع حيث أكد على أن ولوج المواطنين والمواطنات إلى الخدمات الصحية صار حقا دستوريا تتكفل الوزارة بالوفاء به في وقت تُصنف فيه بلادنا من بين 57 دولة تعاني من نقصٍ حاد في الموارد البشرية الصحية حسب تقرير المنظمة العالمية للصحة، وتعاني فيه المنظومة الصحية من سوء توزيع مواردها البشرية. وقد استفحل هذا الوضع مع تزايد أعداد الأطباء والممرضين المحالين على التقاعد ببلوغهم السن القانوني، إضافة إلى ضعف إقبال الأطباء على مباريات التوظيف التي تنظمها وزارة الصحة وعزوف الكثير من المقبولين فيها عن التوظيف عندما يتبين لهم أن التعيينات المتاحة تهم العالم القروي والمناطق النائية، مما ترتب عنه ضياع المناصب المالية المخصصة لتوظيف هذه الفئة (100 منصب خلال سنة 2014)، وكذا تفاقم اللامساواة في الولوج إلى الخدمات الصحية بين الوسطين القروي والحضري.

ولتجاوز هذه الصعوبات، تم اقتراح مشروع الخدمة الصحية الوطنية ضمن مجموعة من الإجراءات الموازية الأخرى التي بيّنها مؤخراً السيد وزير الصحة في مداخلته المصورة التي تداولتها أهم مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك قصد:

- تغطية النقص وضمان التوزيع العادل للموارد البشرية؛
- إكساب المعنيين بالأمر خبرة وتجربة مهنية ميدانية؛
- فتح جميع المراكز الصحية والمستوصفات المغلقة؛
- إنجاح نظام المساعدة الطبية RAMEL؛
- ضمان ولوج المواطنين والمواطنات للخدمات الصحية وتأمين حقهم في العلاج والعناية الصحية.

كما قام السيد الكاتب العام لوزارة الصحة بتفنيذ الادعاءات التي تم ترويجها بخصوص هذا المشروع مؤكداً أن الخدمة الصحية الوطنية تخوّل للأطباء المعنيين بالأمر نفس الأجرة التي يتقاضاها حالياً نظرائهم بالقطاع العام وتمكنهم من الاستفادة من التغطية الصحية واحتساب الأقدمية في الخدمة لأجل الترقى والتقاعد دون حرمانهم من اجتياز مباريات التوظيف والإقامة، وطالب ممثلي طلبة كليات الطب وممثلي الأطباء الداخليين والمقيمين بدراسة متأنية وهادفة لهذا المشروع المعروض على العموم عبر البوابة الإلكترونية للوزارة ومدّ هذه الأخيرة بملاحظاتهم واقتراحاتهم. وأكد بعد ذلك على استعداد الوزارة لعقد لقاءات مع ممثلي الطلبة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، حول أي موضوع يستدعي تقريب وجهات النظر واعتماد المقاربة التشاركية التي هي أساساً إحدى أعمدة الاستراتيجية الصحية 2012-



وزارة الصحة



وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي وتكوين الأطر

وفيما يخص الاتفاقات السابقة المبرمة مع الاطباء الداخليين والمقيمين، تم التأكيد على استعداد وزارة الصحة لعقد لقاءات تقنية حول تطبيق ما تبقى من النقاط العالقة، خصوصا صرف التعويضات على الحراسة.

وفي الختام، أشاد السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بالروح الوطنية لطلبة الطب الذين أكدوا عدم رفض الأطباء للعمل بالمناطق النائية، وبالجو العام الذي جرى فيه الاجتماع والذي اتسم بالصراحة وروح المسؤولية والتشبت بمبدأ الحوار كسبيل لتخطي العقبات وحل المشاكل.

